

Distr.: General
12 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لاسو ميندوزا (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-56335X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(A/AC.109/2014/15؛ A/AC.109/2014/L.7)

٢ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن وفود الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وتركيا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر سليمان، والسلفادور، وسورينام، وغانا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك وهندوراس أبدت رغبتها في المشاركة في دورة اللجنة لعام ٢٠١٤. واسترعى الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2014/15) وإلى مشروع قرار بشأن المسألة (A/AC.109/2014/L.7).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٣ - الرئيس: قال إنه طبقاً للممارسة الاعتيادية للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة الملتسمين ثم انسحابهم بعد الإدلاء ببياناتهم.

٤ - السيد سامرز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن اللجنة أخفقت في الاضطلاع بمسؤوليتها عن مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية على بلوغ مركز في مرحلة ما بعد الاستعمار يكون مقبولا بالنسبة لها لأنها تمنح الأولوية لمصالح دول أعضاء معينة على حساب رغبات الشعب الذي من المفترض أن تساعد. ويعد حق تقرير المصير جزءاً لا يتجزأ من عملية إنهاء الاستعمار ومن حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تشارك في جميع المناقشات المتعلقة بمستقبلها.

٥ - وأضاف أن القضاء على الاستعمار طموح يتقاسمه الجميع؛ ومع ذلك، تبرز الخلافات بشأن تقييم زمن وجود الوضع الاستعماري وكيف يتعين إنهائه لما فيه مصلحة السكان المعنيين. وتصرّ جمهورية الأرجنتين على أن جزر فوكلاند مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة، لا لأنها تهتم بسكان جزر فوكلاند، ولكن للترويج لقضيتها باعتبارها قضية نزعة توسعية إقليمية.

٦ - وأشار إلى أن المملكة المتحدة قد قبلت، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بضرورة منح جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها الحرية ومساعدتها على مواصلة مستقبلها التنموي والسياسي. وخلال السنوات الـ ٣٠ الماضية، حولت جزر فوكلاند نفسها من مستعمرة راكدة إلى اقتصاد مزدهر، قائم على دستور حديث وحكم ذاتي داخلي كامل، باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع. وقد تحقق التحول بفضل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والإدارية، وإجراءات حماية البيئة والحصافة المالية وتطوير صناعة صيد الأسماك والسياحة والبنية التحتية. وفيما يخص المستقبل السياسي، فقد صوت سكان جزر فوكلاند بجرّية في استفتاء عام ٢٠١٣ لصالح البقاء كإقليم من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار في المستقبل المنظور.

٧ - واستطرد قائلاً إن البعض يقول إن جزر فوكلاند عبارة عن سكان بريطانيين مزروعين هناك وأن حق تقرير المصير، تبعاً لذلك، لا ينطبق عليهم. وهذا الأمر أبعد ما يكون عن الحقيقة. فجزر فوكلاند لم يكن فيها سكان أصليون من قبل، وقد استوطنها أناس من أنحاء كثيرة مختلفة من العالم. وإلى غاية قيام الأرجنتين للمرة الثانية بغزو غير مشروع لجزر فوكلاند في عام ١٩٨٢، لم تكن هناك أي قيود فعالة على الهجرة. والقيود الموجودة الآن غير

نظمته حكومة جزر فوكلاند في آذار/مارس ٢٠١٣ بإشراف دولي، الخيار الرابع المتمثل في تحقيق الحكم الذاتي المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، وهو "مركز سياسي يحدده الشعب بحرية". ونسبة مشاركة بلغت ٩٢ في المائة، اختار ٩٩،٨ في المائة من الناخبين البقاء كإقليم تابع للمملكة المتحدة فيما وراء البحار، مع اكتفاء ذاتي اقتصادي وحكم ذاتي داخلي، وفوق هذا وذاك، الحق في تحديد مستقبلهم. وهذا الحق لا ليس فيه، وهو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، ولم يسبق للأمم المتحدة أن قالت صراحة إنه لا ينطبق على جزر فوكلاند.

١١ - وأضاف أن حجة الأرجنتين هي أن سكان جزر فوكلاند هم بريطانيون تم زرعهم هناك ولا يحق تسميتهم "شعباً" ولا يحق لهم تقرير المصير، غير أن هذه الحجة أبعد ما تكون عن الحقيقة. وخلافاً لآراء بعض أعضاء اللجنة، لا يعتبر سكان جزر فوكلاند أنفسهم مستعمرة، إذ إن لهم دستورهم الخاص الذي منحهم مركزاً ونظام حكم من مرحلة ما بعد الاستعمار. وهم متنوعون عرقياً وقد عاشوا في سلام على مدى السنوات الـ ١٨٠ الماضية، باستثناء فترة ٧٤ يوماً التي دامها الغزو الوحشي الأرجنتيني عام ١٩٨٢، واختاروا البقاء بريطانيين. وقد تطوروا شأنهم في ذلك شأن شعوب بلدان أخرى في المنطقة وينبغي أن يُمنحوا نفس الحقوق.

١٢ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين تتجاهل بكل بساطة اتفاقية التسوية لعام ١٨٥٠ بين بريطانيا العظمى والأرجنتين، وتحيي مطالبتها الكاذبة بالجزر كلما واجهت اضطرابات سياسية أو اقتصادية داخلية. وهذه المطالب، التي تستند إلى مبدأ السلامة الإقليمية، لا أساس لها لأن الأرجنتين لم تقم أبداً بإدارة الجزر إدارةً شرعيةً ولم تكن الجزر تشكل جزءاً

متحيزة وغير تمييزية، والمزاعم القائلة بأن الأرجنتينيين لا يُسمح لهم بالاستقرار هي ببساطة غير صحيحة.

٨ - وأردف قائلاً إن العقبة الكبرى الوحيدة أمام تنمية البلاد تتمثل في استمرار الأرجنتين في تحرشاتها التي تتسم بالحدود والعدوانية. وقد ذكر رئيس ما يسمى "أمانة ماليناس" مؤخراً أن منع تعزيز التنمية الاقتصادية في جزر فوكلاند يشكل هدفاً ثابتاً للسياسة الخارجية الأرجنتينية. ولتحقيق هذه الغاية، اتخذت الأرجنتين تدابير مختلفة، بما في ذلك حظر الرحلات الجوية إلى الجزر وتهديد الشركات التي تتعامل تجارياً معها، سعيًا منها لإغلاق موانئ السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أمام السفن التي ترفع علم جزر فوكلاند، والعمل الدؤوب على إثني الناس، بما في ذلك أعضاء اللجنة، عن زيارة الجزر.

٩ - واختتم بيانه قائلاً إنه بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٦٥٤ (د-١٦)، يحق لكل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقرير المصير. والقول بأن سكان جزر فوكلاند لا يتمتعون بهذا الحق يتناقض مع المبادئ التي تأسست عليها اللجنة. وحث اللجنة على زيارة الجزر، وهي اللجنة التي سبق أن وُجّهت لها الدعوة رسمياً عدة مرات، ولكن لم تردّ عليها حتى ولو من باب المجاملة. وإذا اعترضت الأرجنتين مرة أخرى، فالتفسير الوحيد لذلك هو أنها لا تزال تخشى الحقيقة والشفافية وقوة حقوق الإنسان الأساسية. وقد قال الأمين العام للأمم المتحدة إنه من الضروري اتخاذ إجراءات عملية وتحقيق نتائج ملموسة. ويجب أن تسمح اللجنة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالمضي قدماً والقيام بخلاف ذلك سيكون مجازفة بجعل اللجنة مفارقة تاريخية لا معنى لوجودها.

١٠ - السيد إدواردز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن سكان جزر فوكلاند قد اختاروا، في الاستفتاء الذي

لأن المملكة المتحدة لا تسمح هناك بتداول المواد التي تقوِّض مطالبتها بالملكية القانونية للجزر.

١٦ - وأضاف أن جزر مالفيناس مدرجة في قائمة الأقاليم المستعمرة، غير أن الدولة القائمة بالإدارة تنقل السكان إلى الجزر على الرغم من الولاية الواضحة التي أُسندت إليها لإنهاء الاستعمار في الجزر وعلى الرغم من اعتراف المنظمة بأن الجزر هي محل نزاع على السيادة. وتشكل تلك السياسة انتهاكاً لقراري الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥) و ٣٢٩٢ (د-٢٩). وأكثر من ٥٥ في المائة من سكان جزر مالفيناس هم مستوطنون جدد، و ٣٥ في المائة منهم عاشوا هناك لمدة تقل عن ١٠ سنوات، في حين أن سكان الجزر الأصليون يشكلون تقريباً كامل الشريحة التي يفوق عمرها ٦٥ سنة. والجزر لا يحكمها "مالفيناسيون" حقيقيون ولكن مواطنون لبريطانيا العظمى استقروا هناك في ظل نظام استعماري جديد.

١٧ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من التركيبة المتغيرة لسكان الجزر، لا تزال دولة الأرجنتين تسعى لحماية مصالح السكان ورفاههم وضمان أن ينعموا بالسلام والحرية. والحرية الحقيقية هي ألا يكونوا عبيداً لسلوك الأقوياء المخادع. ويؤكد القرار الذي أُتخذ بالإجماع بالبقاء مستعمرة بريطانية، والذي تم التعبير عنه خلال عملية تصويت مأكرة دبرتها الحكومة البريطانية في آذار/مارس ٢٠١٣، أنه ليس هناك "سكان لجزر فوكلاند"، وإنما مجرد مواطنين بريطانيين احتلوا جزر مالفيناس. وبما أنهم لا يملكون هوية مستقلة واضحة ولا يوجدون في وضع خضوع للأجنبي وسيطرته واستغلاله، فليس لهم الحق في تقرير المصير.

١٨ - وواصل حديثه قائلاً إن الأولوية الحقيقية للحكومة البريطانية هي إقامة نظام سلطة جغرافية - سياسية

من إقليمها ذي السيادة. وتواصل الأرجنتين الدعوة إلى المفاوضات على السيادة، إلا أنها لن تقبل إلا نتيجة واحدة دون سواها، وهي تحويل الجزر إلى مستعمرة للأرجنتين. وهذه النتيجة تتعارض مع رغبات سكان الجزر ومع أهداف اللجنة.

١٣ - وتابع كلامه قائلاً إن سكان جزر فوكلاند عملوا جاهدين، طوال ١٨٠ سنة، لجلب الرخاء إلى جزرهم مع الحفاظ على حياتها البرية ومواردها البحرية للأجيال القادمة. ولا يتلقون أي مساعدات اقتصادية من بريطانيا، ولا يدفعون لها أي ضرائب. والمساعدة التي يتلقونها من المملكة المتحدة في مجال الدفاع تمليها الطبيعة العدوانية لأقرب جيرانهم ليس إلا. وما تقوله الأرجنتين عن الحشود العسكرية الهائلة وإنشاء قاعدة نووية مثير للسخرية. وتسعى جزر فوكلاند إلى بناء علاقات ودية طبيعية مع كافة جيرانها. بيد أن الأرجنتين ترفض بازدراء التعامل مباشرة مع حكومة جزر فوكلاند وتبذل كل ما في وسعها لتدمير اقتصاد الجزر. وقد قرر سكان جزر فوكلاند عدم الرد على مثل هذه الأعمال العدوانية والتركيز بدلاً من ذلك على تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - وكرر دعوة رسمية للجنة لزيارة جزر فوكلاند. وحثها على تجاهل الادعاءات الكاذبة التي تسوقها الأرجنتين، والنظر في التزاماتها ودعم رغبة سكان جزر فوكلاند في البقاء ضمن أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار، وبالتالي الاعتراف بحقهم المحدد بوضوح في تقرير المصير.

١٥ - السيد بيتس: قال إنه وُلد في جزر مالفيناس وكان مقيماً فيها بصورة دائمة لأكثر من ٣٠ عاماً. وقد حصل على معلوماته بشأن مسألة جزر مالفيناس من مصادر موثوقة، بما في ذلك الوثائق التي ليست متوفرة في الإقليم،

المتحدة تحترم حقاً المبادئ العالمية للقانون الدولي، فينبغي أن تعود إلى طاولة المفاوضات بعقلية متفتحة وأن تتصرف بحسن نية.

٢١ - السيد فيرننت: قال إن جميع الأرجنتينيين ينظرون إلى جزر مالفيناس باعتبارها أرضاً اغتُصبت منهم بالقوة. وقد توقع وزير بريطاني عام ١٨٣٨ أن الموضوع، في نهاية المطاف، سوف "يموت من فرط الإنهاك"، على الرغم من أن الحكومة في بوينس آيرس تثيره باستمرار. بيد أن ذلك لم يحصل. بل على العكس من ذلك، أصبح الموضوع قضية وطنية وإقليمية وعالمية.

٢٢ - وأضاف أن التقارير المعاصرة عن أحداث عام ١٨٣٣ تبين أن الجزر كان تحكمها مقاطعة بوينس آيرس حينما اغتصبها البريطانيون في استعراض للقوة انتصرت فيه القوة على الحق. وفي هذا الصدد، تُجسد مالفيناس ذلك الإحساس بالعجز الذي انتاب العديد من جمهوريات أمريكا اللاتينية وهي ترى الأقوياء ينهون أراضيها. واليوم، فإن استمرار هذا الوضع لا يلطخ سمعة الأرجنتين فحسب، ولكن الكيل بمكيالين، والمتمثل في عدم إلزام المملكة المتحدة بالامتنال لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، يلطخ سمعة الجمعية العامة واللجنة وشرفهما.

٢٣ - وأردف قائلاً إن مصالح الأرجنتين في الجزر تقوم على الحفاظ على أراضيها وحماية الحقوق المرتبطة بها، في حين أن مصالح بريطانيا في الجزر، كما هو موثق على نطاق واسع، هي مصالح استراتيجية وجغرافية - سياسية. وبالنظر إلى الإمكانيات التي تمثلها الموارد الطبيعية للجزر وإلى المصالح الجغرافية - السياسية المرتبطة بها، بما في ذلك فيما يتعلق بالقطب الجنوبي، أضحت المسألة أهم نزاع إقليمي يواجهه المجتمع الدولي في الوقت الراهن. ومن الصعب أن "يموت من فرط الإنهاك".

واستراتيجية للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس والقطب الجنوبي، تكون قاعدتها في بويرتو أرجنتينيو. ولذلك فهي تُبقى جذوة النزاع مشتعلة عبر محو الحقائق التاريخية وإذكاء ذكريات حرب ١٩٨٢ باستمرار حتى لا يشكك أحد في الجزر في مدى الحاجة إلى الوجود العسكري الهائل هناك. ويشمل هذا الوجود نظم أسلحة ذات قدرة نووية، ومن الواضح أنه أكبر مما قد يكون مطلوباً لأغراض الردع أو لأغراض دفاعية فحسب.

١٩ - واعتبر أن احتلال البريطانيين لجزر مالفيناس حالياً هو قضية من قضايا الاستعمار الحديث، وأن السيادة الأرجنتينية على الإقليم أمر لا جدال فيه، كما يتضح من تأييد بلدان أمريكا اللاتينية والعالم مؤخراً للبيانات التي صدرت عن منظمات دولية في منتصف القرن العشرين والتي تدعم فيها الموقف الأرجنتيني. وما تزعمه بريطانيا من كونها أول من احتل الجزر غير صحيح، إذ إن الاحتلال الذي وقع عام ١٧٦٥ كان احتلالاً غير شرعي وسرياً وجزئياً وقصيراً. والفرنسيون كانوا هم أول من استعمر الجزر في عام ١٧٦٤، وعندما وصل البريطانيون في عام ١٨٣٣، قاموا بطرد السلطات الأرجنتينية والمستوطنين الأمريكيين الجنوبيين. ويتضح من ذلك أن جزر مالفيناس كانت تديرها الأرجنتين بشكل مشروع.

٢٠ - واختتم كلامه بالقول إن الدولة القائمة بالإدارة في مالفيناس تتجاهل نقطتين أساسيتين واردتين في قرارات الأمم المتحدة، أولاهما أنه في حال وجود نزاع على السيادة، يجب حل مسألة السيادة قبل النظر في الجوانب الأخرى للنزاع، وثانيهما أنه بمجرد تسوية تلك المسألة، تُعطى الأسبقية لمبدأ السلامة الإقليمية على مبدأ تقرير المصير. وسيكون حل النزاع على السيادة مفيداً ليس للدول المعنية فحسب، ولكن أيضاً لسكان الإقليم. وإذا كانت المملكة

٢٤ - واسترسل قائلاً إنه كثيراً ما يقال عن الأرجنتين أنها بلد المهاجرين، وكثير منهم وصلوا بعد فترة طويلة من

٢٧ - السيد باروس ميليت (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2011/L.7 باسم مقدميه، وقال إن النص يقر بأن المسألة قيد النظر تتعلق بوضع استعماري خاص وفريد يختلف عن الأوضاع الاستعمارية الأخرى نتيجة للتزاع على السيادة بين دولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء هذا الوضع يكون من خلال التفاوض على تسوية بين حكومتي الطرفين. ولذلك يطلب مشروع القرار إلى الطرفين تعزيز عملية الحوار والتعاون عن طريق استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٨ - وأضاف أن المسألة لها أهميتها بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية، كما تدل على ذلك البيانات التي جرى اعتمادها في مختلف المحافل الإقليمية التي تعيد تأكيد دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وفي مؤتمر القمة الثالث والعشرين الإيبيري - الأمريكي، الذي عقد في مدينة بنما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية الأمريكية، في بيان خاص بشأن هذه المسألة، أنه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل مبكر للنزاع على السيادة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وملتشاق الأمم المتحدة. ودعوا المملكة المتحدة إلى الامتناع عن الاستغلال المنفرد للموارد المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، وأشاروا إلى الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي للطرفين بالامتناع عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على حالة جزر مالفيناس، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، لكون هذه القرارات لا تفضي إلى حل نهائي.

استيلاء البريطانيين على الجزر بالقوة، ولكن هؤلاء المهاجرين لم يزعموا أبداً أن الجزء الذي استقروا فيه في الأرجنتين هو "إقليم من أقاليم ما وراء البحار" التابعة لبلدهم الأصلي. وقيل كذلك إنه يتعين احترام رغبة سكان الجزر في البقاء بريطانيين. غير أن القانون الأرجنتيني لم يسبق له أن منع أي شخص من الاحتفاظ بجنسية دولة أخرى، ولم يسبق له أن صنف العديد من الرعايا البريطانيين وأحفادهم الذين استقروا في الأرجنتين كمواطنين من الدرجة الثانية. والقانون البريطاني هو الذي صنف، طوال ١٥٠ سنة، الأشخاص الذين ولدوا في جزر مالفيناس كـ "مواطنين للأقاليم التابعة لبريطانيا" ولم يبدأ بالنظر إليهم كمواطنين كاملي المواطنة إلا في عام ١٩٨٣.

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إن الإقليم هو موضوع نزاع، على الرغم من المغالطات التي تسوقها الحكومة البريطانية في محاولة منها لإخفاء تلك الحقيقة. وهناك إشارة واضحة إلى وجود "نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على هذه الجزر" في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، ومن المستحيل أن يكون هناك نزاع على السيادة دون وجود مطالب إقليمية.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن مسألة مالفيناس هي جوهر المقاومة الأرجنتينية ضد الإمبريالية. وتعتبر جزر مالفيناس "اللبنة الصغيرة" التي بدونها لا يكتمل بنية الوطن الأمريكي الجنوبي الكبير الذي تقيمه الأرجنتين. وحث اللجنة على اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الحوار البناء بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين في البحث عن حل سلمي عادل ودائم للنزاع على السيادة.

٣١ - وأضاف أن مسألة جزر ماليفيناس ليست هي الحالة الوحيدة التي تُظهر أن النظام الدولي لا يتسم بالمساواة وأن بعض البلدان، ولا سيما أكثرها ضعفاً، تعاني من عدم امتثال بلدان أخرى لقرارات الشرعية الدولية. ولذلك فإن الأرجنتين تعرب عن تضامنها مع البلدان التي يتم تجاهلها إلا إذا كانت القضايا التي تثيرها تمس بأقوى الدول. والمملكة المتحدة تنتهك التزاماتها بتسوية النزاعات سلمياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبطريقة لا تعرّض العدالة والسلام والأمن الدوليين للخطر. وينبغي أن تمتثل لقرار كررته الأمم المتحدة أكثر من ٤٥ مرة، ولا يمكنها أن تطالب الدول الأخرى بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة في حين ترفض هي القيام بذلك.

٣٢ - ومضى قائلاً إن المملكة المتحدة لم تفتح المفاوضات بشأن السيادة على الإقليم، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، إلا في عام ١٩٦٦. وقد أدت هذه المفاوضات، التي استمرت حتى عام ١٩٨٢، إلى اعتماد وثائق تقبل فيها المملكة المتحدة الاعتراف بالسيادة الأرجنتينية، بما في ذلك مذكرة التفاهم لعام ١٩٦٨ والاقتراح البريطاني لعام ١٩٧٤ بإقامة حكم مشترك على الجزر. ولم تتأثر صحة النزاع ولا طبيعته بالصراع الذي دار في جنوب المحيط الأطلسي عام ١٩٨٢، كما سلّم بذلك قرار الجمعية العامة ٣٧/٩ والقرارات اللاحقة. وقد دعت منظمة الدول الأمريكية ومؤتمرات القمة الأيبيرية-الأمريكية ومؤتمرات قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية وأعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى إلى استئناف المفاوضات الثنائية. وأعرب عن أسفه لعدم مشاركة ممثل المملكة المتحدة في حوار اللجنة، الشيء الذي يستفاد منه أن المملكة المتحدة تعتقد أنه يمكن إهانة اللجنة وتجاهلها.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين أمر يتجاوز الزمن وينبغي إنهاءه. وذكر أن شيلي تجدد هذا الأمر باعثاً على الأسى بصرف النظر عن الزمن المنقضي والقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن فيما لم يشرع الطرفان في الدخول في مفاوضات دبلوماسية مباشرة في هذا الشأن. وأوضح أن بلده يؤيد بقوة الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر ويرى أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

٣٠ - السيد تيمرمان (المراقب عن الأرجنتين) وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادات في جمهورية الأرجنتين، قال إن مشروع القرار يهدف إلى تعزيز نظام دولي أكثر عدالة، تُحل فيه النزاعات بالطرق السلمية وتُراعى فيه مصالح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي إيجاد حل للوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر ماليفيناس عبر استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقاً للقرارات الـ ١٠ الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وما فتئت الأمم المتحدة تطلب هذا الاستئناف منذ عام ١٩٨٢ وفقاً للتكليف الصادر عنها عام ١٩٦٥. والدرس المستفاد من الحربين العالميتين ومن فشل عصبة الأمم هو أن الدبلوماسية هي الطريقة المناسبة لحل المنازعات وليس القوة؛ ولذلك ينبغي على المملكة المتحدة استئناف الحوار بدلاً من الاعتماد على توازن القوى بينها وبين الأرجنتين لتجاهل التأييد الساحق الذي تحظى به الدعوة إلى المفاوضات بصورة منهجية.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن تعداد عام ٢٠١٢ يُظهر ارتفاع معدلات الهجرة من الجزر وإليها، إذ يتم استبدال ٣٨ في المائة من السكان كل ١٠ سنوات، في حين يظل العدد الإجمالي للسكان تقريباً دون تغيير. وأقل من ٤٠ في المائة من السكان هم من مواليد الجزر. ومن الأمور ذات الدلالة أن أحد مقدمي الملتزمات من الجزر كان ضابطاً سابقاً في صفوف البحرية الملكية.

٣٥ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بنقل ملكية الأرض، فإن اللوائح البريطانية غير الشرعية تنص على أن سكان الجزر وحدهم هم الذين يحق لهم شراء الأراضي دون الحصول على إذن من الحاكم الاستعماري. وفي حين يحق لهؤلاء السكان أن يشتروا الأراضي، ويتمتعوا بمجانبة التعليم والرعاية الصحية، ويصوتوا ويُنتخبوا في أرض الأرجنتين، ليس بإمكان الأرجنتينيين القادمين من بر الأرجنتين الرئيسي العيش أو شراء العقارات أو الحصول على الخدمات العامة المجانية في الجزر. ولا يستطيع الحاكم الأرجنتيني المكلف بجزر مالفيناس وجنوب جزر جورجيا وجزر ساندوتش الجنوبية ممارسة ولايته عبر زيارة سكان الجزر وربط صلات معهم. وبالتالي فإن القضية ليس قضية إقليم فقط، ولكنها أيضاً قضية تمييز. وقد عرض رئيس جمهورية الأرجنتين تسيير رحلات منتظمة بين الجزر وبوينس آيرس، ولكن السلطات البريطانية رفضت العرض، نظراً لكونها تسعى إلى منع الاتصال بين الجزر وأرض الأرجنتين.

٣٦ - وتابع قائلاً إنه في كل عام، تسرق المملكة المتحدة في جنوب غربي المحيط الأطلسي موارد سمكية تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار وتمنح تراخيص صيد غير شرعية بقيمة ٣٤ مليون دولار. وتقدر احتياطات النفط حول الجزر بنحو ٦٠ مليار برميل، ناهيك عن الغاز الطبيعي، ولكن الأرجنتين محرومة من ٦ مليار دولار من عائدات

٣٣ - وتابع كلامه قائلاً إن المملكة المتحدة تقول بأن عدم حدوث تغيير سكاني في سكان الجزر منذ عام ١٩٠١ إلى عام ٢٠١٢ يبرر رفضها المشاركة في الحوار. غير أن عدم حدوث التغيير مرده إلى الضوابط الصارمة التي فرضتها الحكومة البريطانية بشأن الهجرة، وهي ضوابط غير شفافة وهدفها الوحيد هو إبقاء الاحتلال من خلال منع الأرجنتينيين من الاستقرار في الجزر ومن التصويت لصالح عودة الإقليم إلى حضن الأرجنتين. وقد شجعت المملكة المتحدة الهجرة من بريطانيا ومن بلدان الكومنولث عبر سياسة نقل ملكية الأراضي التي طبقتها ومن خلال ما يسمى وضع مواطني جزر فوكلاند، والذي يعد ضرورياً للإقامة في الجزر والتسجيل في القوائم الانتخابية. ولا يمنح الحاكم الاستعماري هذا الوضع إلا للمواطنين البريطانيين، ومواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، والمواطنين البريطانيين في الخارج، والمواطنين السابقين للمملكة المتحدة ومستعمراتها، ومواطني الأقاليم التابعة لبريطانيا والرايا البريطانيين. وعادة ما تسند الوظائف التي لا يمكن للمقيمين شغلها للعمال القادمين من المملكة المتحدة أو سانت هيلانة أو أستراليا أو نيوزيلندا بموجب عقود محدّدة المدة، ولا يُطلب منهم الحصول على تصاريح عمل. والنتيجة هي أن ٩٠ في المائة من السكان هم من المملكة المتحدة أو الكومنولث أو الأراضي التابعة للمملكة المتحدة. وعلى الرغم من أن التشريعات غير الشرعية لا تميز بوضوح بين الجنسيات، فالتمييز مع ذلك موجود لأن وضع مواطن جزر فوكلاند لا يمكن أن يمنحه إلا ممثل الحكومة البريطانية. ورغم الجهود المبذولة لتقديم الجزر كمجتمع منفتح ومتعدد الثقافات، يتم تصميم السكان بشكل مصطنع للإبقاء على الاحتلال ولممارسة التمييز ضد الأرجنتينيين القادمين من بر الأرجنتين الرئيسي.

في أن يظلوا بريطانيين، فإن الأرجنتين لا تعترض على جنسية السكان ولكن على احتلال المملكة المتحدة لأراض أرجنتينية، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وقد قررت الأمم المتحدة عدم تطبيق مبدأ تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس لأن السكان ليسوا "شعباً"، ناهيك عن أن يكونوا شعباً خاضعاً لهيمنة دولة استعمارية. ومن شأن تطبيق ذلك المبدأ أن يدمر وحدة أراضي الأرجنتين ويغض الطرف عن احتلال جزء من أراضيها بالقوة ويسمح لجزء من سكان دولة الاحتلال بالتحكيم في نزاع تعتبر تلك الدولة طرفاً فيه.

٣٩ - وواصل حديثه قائلاً إن تركيز مشروع القرار على تسوية النزاع على السيادة بالحوار لا يغني عن ضرورة أخذ مصالح سكان الجزر في الحسبان. وتلتزم الأرجنتين، بموجب دستورها، باحترام مصالح سكان الجزر ونمط عيشهم. ومن شأن إدماج هؤلاء السكان في الأرجنتين أن يمكنهم من تحقيق التقدم في جميع المجالات.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن العديد من البلدان والهيئات الدولية تدعم قضية الأرجنتين، بما في ذلك اتحاد دول أمريكا الجنوبية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، اللذين اتخذتا خطوات لوقف التنقيب والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية للأرجنتين. وقد أيدت الدول الأفريقية، في مؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا، الذي عُقد في مالابو في شباط/فبراير ٢٠١٣، والدول العربية، في مؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، الذي عقد في ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أيدت الأرجنتين ودعت المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بشأن السيادة. وعلاوة على ذلك، أكدت مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مؤتمر القمة الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ضرورة أن تستأنف الأرجنتين

تلك الهيدروكربونات، وتخشى استنفاد الاحتياطيات واحتمال حدوث تلوث بيئي. وقد أعرب عن القلق بشأن الإجراءات الأحادية التي اتخذتها المملكة المتحدة في مؤتمر قمة وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٠ وفي التصريحات الصادرة عن اتحاد دول أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وأعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية، ومؤتمرات قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة.

٣٧ - وأردف قائلاً إن احتلال جزر مالفيناس في كانون الثاني/يناير ١٨٣٣ كان جزءاً من توسع الإمبراطورية البريطانية، والذي تحقق عبر الاستيلاء على الممرات البحرية بين محيطات العالم. ولم تحد المملكة المتحدة أبداً عن هذا المنطق الاستعماري، فقضت من خلال الاستغلال العشوائي على الأبقار البرية التي أدخلها فيرننت إلى جزر مالفيناس واستبدلتها الأغنام. وعلى الرغم من التشريعات الصارمة التي سنتها الأرجنتين بهدف حفظ الفقمة والحيتان، تصطاد المملكة المتحدة تلك الحيوانات بشكل تعسفي، وتستغل الآن نفط الأرجنتين وتنهج بحارها وتُبقي على أكبر قاعدة عسكرية واقعة جنوب خط العرض ٥٠، مما يشكل مصدر قلق في المنطقة. وتلك هي الأسباب الحقيقية لاستمرار وجود المملكة المتحدة في جزر مالفيناس. وفي الوقت نفسه، تتجاهل المملكة المتحدة مجرد وجود اللجنة وتشكك علناً في ولايتها فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والواقعة تحت السيطرة البريطانية، مما يشكل تحدياً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

٣٨ - وأشار إلى أنه فيما يتعلق بما يسمى الاستفتاء الذي أعرب فيه ١٥٠٠ من الرعايا البريطانيين عن رغبتهم

اللاتينيون وكافة الشعوب، وليس الأرجنتينيون فحسب، اعتقاداً راسخاً أن مالفيناس أرجنتينية.

٤٤ - السيد ريس رودريغيز (كوبا): قال إن البيان الذي أدلى به المراقب عن الأرجنتين يبرز الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة في تسوية النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقال إن حكومته ستواصل العمل دون كلل أو ملل لدعم المطالب العادلة التي ترفعها الأرجنتين ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي. وأشار إلى أنه في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدر رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلاناً خاصاً بشأن مسألة جزر مالفيناس، أكدوا فيه مجدداً تأييدهم للأرجنتين في النزاع على السيادة واعتبروا أن مصلحة المنطقة تكمن في استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بغية التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية بما يتماشى مع الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو ومؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المعني بالتكامل والتنمية، ولا سيما إعلان عام ٢٠١٠ الصادر عن مؤتمر قمة الوحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٥ - وأضاف أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين. وأشار إلى أن المفاوضات السلمية القائمة على المساواة بين الدول واحترام القانون الدولي هي الوسيلة الوحيدة لتسوية النزاع. ويتوجب على المملكة المتحدة استئناف المفاوضات على الفور، وذلك تمهيداً مع القرارات المتتالية الصادرة عن اللجنة. كما يتعين عليها الامتثال لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، الذي يدعو

والمملكة المتحدة المفاوضات، مشيرة إلى أن النزاع على السيادة قد ألحق ضرراً بالغاً بالقدرة الاقتصادية للأرجنتين.

٤١ - واختتم بيانه قائلاً إن حكومته سوف تواصل استكشاف كل السبل الممكنة بحثاً عن تسوية سلمية من خلال المفاوضات التي يجب أن تشمل جميع جوانب النزاع. وكمؤشر إيجابي، اعتبر أن العلاقة الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة تستفيد من العلاقات التاريخية بين البلدين ومن مجالات التعاون والاتفاق العديدة بينهما. ومن شأن الحوار بشأن مسألة جزر مالفيناس أن يشكل خطوة عملاقة نحو تسوية النزاع. ودعا اللجنة إلى إظهار التضامن ودعم مشروع القرار.

٤٢ - السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن إعلان سانتا كروز الصادر عقب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عُقد في سانتا كروز دي لا سييرا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قد أكد ضرورة قيام الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بغية إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة، والذي ألحق ضرراً بالغاً بالقدرة الاقتصادية للأرجنتين. وينبغي أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر.

٤٣ - وتحدث بصفته ممثلاً لدولة بوليفيا المتعددة القوميات فقال إن الغزوات واستخدام القوة لا يمنحان أي حقوق. ولا يملك السكان الذين تم نقلهم من مكان آخر الحق في تقرير المصير، لأنهم كانوا الوسيلة التي احتلت بها السلطة القائمة بالإدارة أراض ليست ملكاً لها. ويعتقد الأمريكيون

تطبيق هذه السياسة دون أي اعتبار لقرارات اللجنة والجمعية العامة.

٤٨ - واستطردت قائلة إن الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعين عليهما استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن لحل النزاع وفقاً للإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُظهر حكومة الأرجنتين استعداداً بناءً للتفاوض بحسن نية لإيجاد حل لهذه الحالة الاستعمارية الشاذة على الأراضي الأمريكية.

٤٩ - وتابعت قائلة إن إثارة المملكة المتحدة لمبدأ تقرير المصير يمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، لأن هذا المبدأ ينطبق على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والشعوب المستعمرة وليس على المناطق المتنازع عليها. وعلى المملكة المتحدة الامتنثال لقرارات الأمم المتحدة عبر مناقشة المسألة مع الأرجنتين، والقبول بأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر جزء لا يتجزأ من جمهورية الأرجنتين، وإنهاء الاستعمار البريطاني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٠ - وأشارت إلى أن الجمعية الوطنية في نيكاراغوا قد أعلنت مؤخراً ١٠ حزيران/يونيو يوماً وطنياً للتضامن مع الأرجنتين في مسألة جزر مالفيناس، وأعلن برلمان أمريكا الوسطى اليوم ذاته يوماً لتضامن أمريكا الوسطى مع جزر مالفيناس الأرجنتينية. وحثت اللجنة على اعتماد مشروع القرار. وقالت إن جزر مالفيناس تنتمي للأرجنتين ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥١ - السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تحدث نيابة عن الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها فقال إن رؤساء بلدان السوق المشتركة أكدوا مجدداً، في البيان المشترك الذي

الطرفين إلى الإحجام عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي لا يزال فيه النزاع قائماً، بما في ذلك الأعمال العسكرية الأحادية واستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها. وأعرب عن أمله في أن يضطلع الأمين العام بمهمة المساعي الحميدة وفقاً للولاية التي أوكلتها له الجمعية العامة واستجابة للجهود التي بذلتها الأرجنتين واللجنة الثلاثية التابعة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٣. وحث اللجنة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٦ - السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعلنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وبالتالي يتعين تحرير المنطقة من الاستعمار. وأشارت إلى أن رؤساء الدول والحكومات قد أعلنوا، من خلال التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، عن دعمهم لحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وتؤكد حكومتها رفضها للاستفتاء غير المشروع الذي أجرته المملكة المتحدة عام ٢٠١٣ والذي تجاهل مطالبة الأرجنتين التاريخية بتلك الأراضي.

٤٧ - وأضافت أن حكومتها تحدّد دعوتها إلى الأطراف للامتنثال لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، وبالتالي فهي تؤيد القرار الذي اتخذته بلدان المنطقة بعدم السماح للسفن التي ترفع العلم الاستعماري المفروض على جزر مالفيناس بدخول موانئها. وقد بدأت المملكة المتحدة سياستها الاستعمارية والإمبريالية عندما احتلت الأراضي عسكرياً بعد أن طردت السكان الأرجنتينيين والسلطات المقيمة، وتواصل

مستعمراً بدون سكان مستعمرين. وقد اعتمدت الأمم المتحدة ٤٦ قراراً بشأن هذه المسألة وأصدرت اللجنة، منذ عام ١٩٦٤، العديد من الإعلانات بشأن هذا الوضع الاستعماري الخاص والفريد، والذي ينطوي على نزاع على السيادة ينبغي حله عن طريق تسوية سلمية ومتفاوض عليها.

٥٣ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن استمرار وجود ١٧ إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، ١٠ منها تحت الاحتلال البريطاني، يجب أن يدفع اللجنة إلى تكثيف جهودها لإنهاء الاستعمار، لأن الاستعمار جريمة ضد الإنسانية. لذا فإن وفد بلده يؤيد مشروع القرار الذي سيمكّن اعتماده بتوافق الآراء من التأكيد على أن النزاع بشأن السيادة ينبغي تسويته سلمياً. وأشار إلى أن الجمهورية العربية السورية تدعم مبدأي تقرير المصير ووحدة الأراضي، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ولكن ليس الاستخدام الانتقائي لمبدأ تقرير المصير لتبرير الاحتلال الذي ينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين منذ عام ١٨٣٣. ولذلك فهي ترفض الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة من جانب واحد في جزر ماليفيناس، والتي تنتهك قرارات الأمم المتحدة وتقوّض أي مسعى لإقامة حوار مع الأرجنتين.

٥٤ - وأضاف أن وفد بلده يؤيد الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في ما يتعلق بجزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. ويجب أن ينتهي الاحتلال الاستعماري البريطاني وفقاً لقرارات الجمعية العامة التي نصت على أن الوضع يمثل حالة خاصة وفريدة من الاستعمار تنطوي على نزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين لا يمكن حله إلا عبر المفاوضات السلمية. ويجب أن يواصل الأمين العام مهمة المساعي الحميدة وفقاً للولاية الموكلة إليه بموجب

اعتمده مجلس ومؤتمر قمة رؤساء بلدان السوق في عام ٢٠١٣، ما نص عليه إعلان بوتريو دي لوس فونيس لعام ١٩٩٦، والذي كانوا قد أكدوا فيه دعمهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. ويتعارض اعتماد تدابير من جانب واحد مع قرارات الأمم المتحدة، وتكمن مصلحة المنطقة في تسوية النزاع في أقرب وقت ممكن وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وعن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ويتعارض الوجود العسكري لبريطانيا في جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر وقيامها بإجراء تمارين عسكرية فيها مع السياسة الإقليمية القاضية بالتمسك بإيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة. وأعرب الرؤساء عن رفضهم لاضطلاع بريطانيا بأنشطة من جانب واحد تشمل، ضمن جملة أمور، استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، وأقروا بحق الأرجنتين في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لمنع الأنشطة غير المصرح بها للتنقيب عن الهيدروكربونات واستغلالها. وأعادوا تأكيد الالتزامات الواردة في إعلان مندوزا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن تبادل المعلومات بين الدول الأطراف في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها بشأن أي سفن أو مركبات بحرية تكون ذات صلة بمسألة جزر ماليفيناس.

٥٢ - وتحدث بصفته ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، فقال إن الوقت قد حان لتكثيف الجهود الدولية لإنهاء الاستعمار وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٥/١١٩، الذي أعلن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وقال إن سكان جزر ماليفيناس الأرجنتينيين قد تعرضوا للطرد في عام ١٨٣٣ ولم يُسمح لهم بالعودة. واستُبدل بهم سكان بريطانيون تم نقلهم إلى الجزر، وكانت النتيجة أن الجزر أضحت إقليماً

التوصل إلى حل سلمي عادل ومناسب ومتفاوض عليه في المستقبل القريب.

٥٩ - السيد إيشيف (الاتحاد الروسي): قال إن النزاع على السيادة على جزر فوكلاند (ماليناس) وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية يجب أن يُحل سلباً عبر المفاوضات الثنائية المباشرة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع أخذ العديد من قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن في الاعتبار. وقد بين الاتحاد الروسي موقفه مراراً عديدة على أعلى المستويات، لا سيما في البيانات المشتركة التي وقعت في أعقاب الزيارة الرسمية التي أجراها رئيس جمهورية الأرجنتين إلى موسكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الاتحاد الروسي إلى بوينس آيرس في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأعرب عن ثقة وفد بلده في كون الطرفين سيتحليان بالحكمة والمسؤولية وروح الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وسوف يشرعان بسرعة في مفاوضات حكومية دولية بهدف تسوية الوضع. وقال إن وفد بلده يشيد بنية الأرجنتين البدء في هذه الاتصالات الثنائية ويساوره القلق من احتمال عسكرة جنوب المحيط الأطلسي. ويتعين على الطرفين أن يمتثلوا امتثالاً تاماً لالتزامهما الدولية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) والبروتوكولات الإضافية الملحق بها. وينبغي أيضاً أخذ شواغل الدول المجاورة والكيانات الإقليمية في الاعتبار. وأوضح أن الاتحاد الروسي لم يغير موقفه نتيجة الاستفتاء الذي أجرته المملكة المتحدة في جزر ماليناس ولا يعتبره اعترافاً بالسيادة البريطانية على الجزر.

٦٠ - السيد باتريوتا (المراقب عن البرازيل): قال إن حكومته تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وقد اعترفت الجمعية العامة بأن احتلال المملكة

ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويتعين على المملكة المتحدة تنفيذ القرارات الـ ٣١ التي اعتمدها اللجنة بشأن جزر ماليناس والشروع في حوار مع الأرجنتين. وينبغي أن تنخرط بجدية مع اللجنة وتقدم إليها تقارير منتظمة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ القرارات.

٥٥ - السيد بيركايا (إندونيسيا): قال إن من المستحيل تطبيق معايير موحدة على جميع حالات إنهاء الاستعمار، لأن كل واحدة منها هي حالة فريدة من نوعها. فالخلفية التاريخية والسياسية للنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مسألة جزر فوكلاند (ماليناس) تختلف عن حالات إنهاء الاستعمار التقليدية.

٥٦ - وأضاف أنه منذ إقرار الدول الأعضاء بالنزاع على السيادة في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، اعتمد العديد من القرارات ذات الصلة، والتي تطلب إلى كلا الطرفين تسريع المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية مبكرة، مع أخذ مصالح سكان الجزر في الاعتبار. ويحث وفد بلده على استئناف المفاوضات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة بهدف التوصل إلى حل سلمي ومقبول من الطرفين. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٥٧ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2014/L.7.

٥٨ - السيد كاي مينغ (الصين): قال إن مسألة جزر ماليناس هي من مخلفات الماضي الاستعماري. وقد اعتمدت الجمعية العامة واللجنة، طوال سنين، قرارات تدعو الأرجنتين والمملكة المتحدة لإجراء مفاوضات على أساس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بهدف حل المسألة بشكل سلمي. ويمثل تسوية المنازعات الإقليمية الدولية عبر المفاوضات جوهر ميثاق الأمم المتحدة. ويأمل وفد بلده أن تشرع الأرجنتين والمملكة المتحدة في حوار بناء بهدف

الملائمة مع ما يميز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الأفريقية في جنوب المحيط الأطلسي من توجّه صوب الديمقراطية والتعاون والتسوية السلمية للمنازعات.

٦٢ - واستطرد قائلاً إن مسألة جزر ماليفيناس لها تداعيات على إدارة الموارد البحرية وعلى المطالب الأرجنتينية بالسيادة في القطب الجنوبي، وهي مسألة قانونية وبيئية. وبالتالي فإن تأجيل المفاوضات يضر ضرراً بالغاً بالقدرة الاقتصادية للأرجنتين.

٦٣ - واختتم بيانه قائلاً إن قضية الأرجنتين تعزز الوحدة والتضامن في أمريكا الجنوبية وحظيت على الدوام بالدعم الإقليمي، والذي يتنامى مع الإعلانات التي اعتمدها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وأعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، ومؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أن دعم البرازيل الكامل لمطلب الأرجنتين ينسجم مع الموقف الذي اتخذته منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأكملها. وبما أن التفاوض هو أفضل نهج، فقد أعرب عن تأييده لمهمة المساعي الحميدة التي عهدهت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

المتحدة للجزر يشكل حالة استعمارية خاصة وفريدة ينبغي حلها في أقرب وقت ممكن عبر استئناف المفاوضات الثنائية بغية إيجاد حل سلمي ودائم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وأشار إلى أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة لأن سكان الجزر ينحدرون من سكان بريطانيين تم إدخالهم إليها كجزء من الاحتلال غير الشرعي بعد طرد الأرجنتينيين الذين كانوا يعيشون هناك.

٦١ - وأضاف أنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، ينبغي أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة. ولذا فإن حكومته لا تسمح للطائرات والسفن المتجهة إلى جزر ماليفيناس باستخدام مطاراتها وموانئها ما لم تمثل لذلك القرار. وترفض ممارسة الصيد غير الشرعي والتنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما في المنطقة المتنازع عليها، والتي تقع على بعد ١٢ ٠٠٠ كيلومتر من لندن و ٥٠٠ كيلومتر فقط من الأرجنتين، وتدين استمرار المملكة المتحدة في انتهاك القرار ٣١/٤٩ من خلال وجودها العسكري في المنطقة، والذي كان أحدث مثال له هو التمرين الذي أُجري في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأشار إلى أن منطقة جنوب المحيط الأطلسي هي منطقة سلام وتعاون تتعارض فيها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والأنشطة العسكرية غير